منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٦/ مؤتمر/٩**
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة **٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٠**
البند ١٩ من جدول الأعمال **EB146/CONF./9**

تسريع الجهود في مجال السلامة الغذائية

مشروع قرار مقترح من أستراليا وكندا وشيلي وإثيوبيا وغابون وإسرائيل واليابان وموناكو والجبل الأسود والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في التقرير عن تسريع الجهود في مجال السلامة الغذائية،[١]

يوصي جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين باعتماد القرار التالي:

إن جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين،

(الفقرة ١ من الديباجة) بعد النظر في التقرير عن السلامة الغذائية؛[١]

(الفقرة ٢ من الديباجة) إذ تذكر بالقرار ج ص ع٥٣-١٥ (٢٠٠٠) بشأن السلامة الغذائية والقرار ج ص ع٦٣-٣ (٢٠١٠) بشأن مبادرات تعزيز السلامة الغذائية، وإقراراً منها بأن التحديات المعروضة في هذين القرارين لاتزال مستمرة في الوقت الذي يجري فيه إعداد نظم السلامة الغذائية في العديد من الدول الأعضاء والتي تتطلب تحسينات كبيرة في بعض مكوناتها الرئيسية، مثل البنية التحتية التنظيمية، وقدرات وإمكانات الإنفاذ والترصّد والتفتيش والقدرات المختبرية، وآليات التنسيق، والاستجابة للطوارئ والتثقيف والتدريب في مجال السلامة الغذائية؛

(الفقرة ٣ من الديباجة) وإذ تذكّر أيضاً بالمؤتمرات الدولية بشأن السلامة الغذائية التي عقدها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وجنيف في عام ٢٠١٩، والتي حددت الإجراءات والاستراتيجيات الرئيسية اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في مجال السلامة الغذائية على الصعيد العالمي؛

---

١ الوثيقة م ت١٤٦/٢٥.

(الفقرة ٤ من الديباجة) وإذ تلاحظ أن السلامة الغذائية تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وتساهم في المجالات ذات الصلة من برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩–٢٠٢٣ للمنظمة وفي الجهود الرامية إلى معالجة مسألة التغطية الصحية الشاملة؛

(الفقرة ٥ من الديباجة) وإذ تضع في اعتبارها أن منظمة الصحة العالمية أصدرت لأول مرة في عام ٢٠١٥ تقديرات بشأن العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية، والتي قدرت فيها هذا العبء بأكثر من ٦٠٠ مليون حالة من حالات الأمراض المنقولة بالأغذية و٠٠٠ ٤٢٠ حالة وفاة سنوياً؛[١] وأن عبء الأمراض المنقولة بالأغذية يقع بشكل غير متناسب على كاهل الفئات التي تعيش في ظل أوضاع هشة، ولاسيما الأطفال منها، في حين ترزح البلدان النامية تحت وطأة أثقل الأعباء؛

(الفقرة ٦ من الديباجة) وإذ تذكّر بدراسة البنك الدولي المعنونة "*ضرورة الغذاء المأمون: التعجيل بالتقدم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط*"[٢] التي دعت الحكومات الوطنية إلى زيادة الاستثمارات في بُناها التحتية الخاصة بالسلامة الغذائية والتي أشارت إلى أن الأمراض المنقولة بالأغذية والناتجة عن استهلاك الأغذية غير المأمونة تكلّف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ١١٠ مليارات دولار أمريكي من ضياع الإنتاجية والنفقات الطبية سنوياً؛

(الفقرة ٧ من الديباجة) وإذ تؤكد على أهمية الخطة الاستراتيجية الحالية للمنظمة بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المنشأ المنقولة بالأغذية،٢٠١٣–٢٠٢٢[٣] مع الإشارة إلى تاريخ انتهاء مدتها؛

(الفقرة ٨ من الديباجة) وإذ تحيط علماً بمساهمة الأُطر والشبكات الإقليمية في دعم السلامة الغذائية؛

(الفقرة ٩ من الديباجة) وإذ تسلّم بأن إعداد هيئة الدستور الغذائي للمواصفات والمبادئ التوجيهية والتوصيات، واستخدامها من قِبَل الدول الأعضاء لاحقاً، يساهمان بقوة في السلامة الغذائية، مؤكدةً على ضرورة توفير التمويل الكافي والمستدام من أجل المشاركة بنشاط في الجهود التي يبذلها الخبراء من جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في سبيل إسداء المشورة العلمية لهيئة الدستور الغذائي في جميع مراحل الإعداد من أجل دعمها في وضع مواصفات ومبادئ توجيهية وتوصيات قائمة على أُسس علمية في مجال السلامة الغذائية؛

---

١ تقديرات المنظمة لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية على مستوى العالم: الفريق المرجعي المعني بوبائيات عبء الأمراض المنقولة بالأغذية ٢٠٠٧–٢٠١٥. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٥ (بالإنكليزية) (https://www.who.int/foodsafety/areas_work/foodborne-diseases/ferg/en/، تم الاطلاع في ٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٠).

٢ Jaffee S, Henson S, Unnevehr L, Grace D, Cassou E. The safe food imperative: accelerating progress in low- and middle-income countries. Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development and The World Bank; 2019 (https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30568, accessed 4 February 2020).

٣ مبادرات تعزيز السلامة الغذائية: خطة استراتيجية بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المنشأ المنقولة بالأغذية ٢٠١٣–٢٠٢٢. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٣ (بالإنكليزية) (https://www.who.int/foodsafety/strategic-plan/en/، تم الاطلاع في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٠).

(الفقرة ١٠ من الديباجة) وإذ تسلّم أيضاً بأنه على الرغم من التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية بشأن السلامة الغذائية، إلا أنه لابد من عمل جماعي في جميع مراحل سلسلة الإمداد على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وإشراك مختلف الجهات صاحبة المصلحة من أجل التصدي للتحديات القائمة والمستجدة في مجال السلامة الغذائية، بما فيها تلك المتصلة بالفروق القائمة على الفئة السكانية والعمر ونوع الجنس في تحليل المخاطر،[1] وتغيّر المناخ والظواهر المناخية المتطرفة، ومسببات الأمراض المنقولة بالأغذية، بما فيها تزايد مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات، ومخاطر السلامة الغذائية المرتبطة بالاحتيال في إنتاج الأغذية، فضلاً عن مخاطر أخرى ناجمة عن الأغذية؛

(الفقرة ١١ من الديباجة) وإذ تشدد على أن نهج "الصحة الواحدة" في مجال السلامة الغذائية يشمل إدارة مخاطر السلامة الغذائية على مدى سلسلة الأغذية والأعلاف بأكملها، وإذ تسلّم بأن الترابط بين السلامة الغذائية والصحة البشرية والحيوانية والنباتية والبيئية ضروري لحماية حياة وصحة الناس والحفاظ على سلامة الأغذية، وأنه ينبغي السعي إلى تحقيقه في إطار رؤية المنظمة وأهدافها الاستراتيجية؛

(الفقرة ١٢ من الديباجة) وإذا تحيط علماً بتوافر الإرشادات والأدوات القائمة والجديدة لدعم الدول الأعضاء في تصميم نظمها الوطنية لمراقبة الأغذية ووضعها وتشغيلها وتقييمها ورصدها، مثل المبادئ والإرشادات المتعلقة بالنظم الوطنية لمراقبة الأغذية (CXG 82-2013) والمبادئ والإرشادات المتعلقة برصد أداء النظم الوطنية لمراقبة الأغذية (CXG 91-2017)، فضلاً عن أداة تقييم نُظم مراقبة الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (٢٠١٩) التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي؛

(الفقرة ١٣ من الديباجة) وإذ تقر بالأهمية العالمية للشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (INFOSAN)، ولاسيما في حالات الطوارئ الناجمة عن الأمراض المنقولة بالأغذية؛

(الفقرة ١٤ من الديباجة) وإذ تقرّ بأنه يتواصل المُضي قُدماً في الابتكارات والتطورات العلمية والتكنولوجية، وأنه على وجه الخصوص، أصبحت البيانات المتصلة بالسلامة الغذائية تُتاح بشكل متزايد؛ وأن التقنيات التي تتيح استخلاص الأفكار من البيانات أصبحت في المتناول على نحو متزايد؛ وأن كل ذلك يساهم في تصميم نُظم وطنية فعالة خاصة بالسلامة الغذائية وإدارتها وتعزيزها وتنفيذها وصونها؛ وأن هذه النُهج تبشر بتحسين حصائل السلامة الغذائية على مدى جميع مراحل سلسلة الإمداد العالمية، وبالتالي زيادة ثقة المستهلك؛

(الفقرة ١٥ من الديباجة) وإذ تذكّر بأنّ لمشغلي الأعمال التجارية الغذائية دور ومسؤولية يضطلعون بهما فيما يتصل بضمان سلامة منتجاتهم الغذائية في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية؛

١ انظر برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي. كتيب تعليمات إجرائية، الطبعة السابعة والعشرون (الصفحة ١٢٨). روما: منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٩.

الفقرة ١ من المنطوق **تحث** الدول الأعضاء[١] على القيام بما يلي:

(١) الإبقاء على التزامها على أعلى المستويات السياسية بالاعتراف بالسلامة الغذائية كعنصر أساسي من عناصر الصحة العمومية، ووضع سياسات بشأن السلامة الغذائية تراعي، حسب الاقتضاء وفي جميع مراحل سلسلة الإمداد، أفضل البيّنات والمشورات العلمية المتاحة فضلاً عن الابتكار، وتوفير الموارد الكافية على المستويات المناسبة لتحسين النظم من أجل ضمان السلامة الغذائية؛

(٢) دمج السلامة الغذائية في السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالصحة والزراعة والتجارة والبيئة والتنمية، باعتبارها وسيلة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتخاذ إجراءات متسقة في جميع القطاعات المعنية في سبيل تعزيز السلامة الغذائية، مع الإقرار بمصالح المستهلكين؛

(٣) النهوض بالتعاون بين القطاعات باتباع نهج "دمج الصحة في جميع السياسات" وتطبيق نهج "الصحة الواحدة" من أجل تعزيز استدامة وتوافر الأغذية المأمونة والكافية والمغذية وإتاحتها لجميع السكان، مع الاعتراف بأهمية القدرة على تحمل تكاليفها؛

(٤) المشاركة بنشاط في العمل المتعلق بوضع المعايير الذي تضطلع به هيئة الدستور الغذائي ودعم المشاركة فيه مشاركة شاملة، بما في ذلك بصفة دولة عضو أو جهة مانحة أو مستفيد من حساب أمانة الدستور الغذائي، وبدعم أجهزة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بطرق منها توفير الخبراء والبيانات، ومراعاة مواصفات هيئة الدستور الغذائي والمبادئ التوجيهية والتوصيات عند وضع التشريعات الوطنية؛

(٥) تعزيز المشاركة في الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، بطرق منها دعم نقل البيانات والمعلومات والمعارف بشأن الطوارئ المتعلقة بالسلامة الغذائية في الوقت المناسب، ومواصلة تطوير وتنفيذ القدرات الأساسية اللازمة للمشاركة في الشبكة؛

(٦) تشجيع اتخاذ إجراءات متسقة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية، بطرق منها دعم عمل الهيئات الوطنية المعنية إلى جانب الأفرقة الحكومية الدولية، مثل فريق المهام الحكومي الدولي المخصص التابع لهيئة الدستور الغذائي المعني بمقاومة مضادات الميكروبات دعماً نشطاً؛

(٧) تشجيع الاستخدام المتزايد لمواصفات الدستور الغذائي ومبادئه التوجيهية وتوصياته على جميع المستويات من جانب الحكومات وشركات إنتاج الأغذية وغيرها من المشغلين المعنيين؛

(٨) توفير الاستثمار المناسب في النظم والابتكارات الوطنية المتعلقة بالسلامة الغذائية من أجل التصدي للمخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية، بما فيها تلك المرتبطة بالاحتيال في إنتاج الأغذية، وضمان الاستجابة للطوارئ المتعلقة بالسلامة الغذائية على نحو سريع وملائم؛

(٩) تحسين توافر وتبادل واستخدام البيانات والبيّنات العلمية بهدف دعم القرارات المتعلقة بالسلامة الغذائية، بطرق منها الرصد المنهجي للمخاطر المتصلة بالأغذية وترصد فاشيات الأمراض المنقولة بالأغذية، وعن طريق الإبلاغ عن هذه المعلومات في الوقت المناسب من خلال الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية؛

[١] وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(١٠) تشجيع استخدام مشغلي الأعمال التجارية الغذائية، بما فيهم صغار المنتجين، أدوات إدارة السلامة الغذائية على جميع المستويات، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في سلاسل الإنتاج والإمداد المأمونة والمستدامة؛

(١١) الاعتراف بأن للمستهلكين دور يؤدونه في إدارة المخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية التي تدخل في نطاقهم وأنه ينبغي، عند الاقتضاء، تزويدهم بمعلومات عن كيفية تحقيق ذلك بفضل الترويج لثقافة السلامة الغذائية عن طريق التعليم والتدريب في المجتمعات المحلية والمدارس من أجل تعزيز الحوار واستلهام أعمال كفيلة بتعزيز الوعي العام بالسلامة الغذائية وتهدف إلى زيادة ثقة الجمهور؛

(١٢) الاعتراف باليوم العالمي لسلامة الأغذية باعتباره معْلماً هاماً ومنصة لزيادة الوعي بأهمية السلامة الغذائية على جميع المستويات ولتعزيز وتيسير الإجراءات الرامية إلى الوقاية من الأمراض المنقولة بالأغذية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(١٣) المشاركة في الأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تطبيق استراتيجيات مبتكرة بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك تعزيز تتبع حالات التلوث والكشف المبكر عنها بهدف تحسين سلسلة الإمداد وإرساء نُظم عالية المردودية وفعالة في مجال السلامة الغذائية وتحاليل مختبرية بسيطة وسهلة الاستخدام؛

الفقرة ٢ من المنطوق **تطلب إلى** المدير العام القيام بما يلي:

(١) أن يحدّث، بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة وبالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية[١] من أجل التصدي للتحديات القائمة والمستجدة، من خلال دمج تكنولوجيات جديدة وإدراج استراتيجيات مبتكرة بهدف تعزيز نُظم السلامة الغذائية وتقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين للنظر فيه؛

(٢) أن يستكشف، مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، طريقة لتنسيق الجهود الاستراتيجية للوكالتين بشأن السلامة الغذائية وأن يقدم تقريراً عن هذه الطريقة المقترحة إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين، وإلى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة عن طريق مديرها العام، حسب الاقتضاء؛

(٣) أن يعزز قدرات وموارد منظمة الصحة العالمية لتمكينها من الاضطلاع بدورها القيادي إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة، بوصفهما منظمتيْن مؤسِّستيْن لهيئة الدستور الغذائي، بالترويج لاستخدام مواصفات الدستور الغذائي ومبادئها التوجيهية وتوصياتها ودعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، على وضع سياسات بشأن السلامة الغذائية وتنفيذها؛

(٤) ضمان أن تتوفر لدى منظمة الصحة العالمية موارد مستدامة وقابلة للتنبؤ وكافية لتمكينها من إسداء مشورة علمية بشأن السلامة الغذائية إلى هيئة الدستور الغذائي في الوقت المناسب لتيسّر عليها

١ استراتيجية عالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية: غذاء أكثر سلامة لصحة أفضل.
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42559/9241545747_ara.pdf?sequence=2&isAllowed=y.

إعداد مواصفاتها ومبادئها التوجيهية وتوصياتها، بطرق منها زيادة مستوى المساهمات المالية والعينية لدعم هيئة الدستور الغذائي وعملها؛

(٥) أن يواصل، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، تطوير الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية بهدف تيسير زيادة استخدام الشبكة من جانب أعضائها، بما في ذلك تبادلهم المعلومات المتعلقة بالمخاطر الغذائية تبادلاً سريعاً؛

(٦) أن يواصل، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، توفير التدريب الفعال والمتجاوب لأعضاء الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية وبناء قدراتهم؛

(٧) أن ييسّر فهم الدول الأعضاء للتطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالوبائيات والمختبرات والتقييمات والأغذية والزراعة التي توفر أدوات جديدة لتقييم المخاطر وإدارة نُظم السلامة الغذائية، والترصّد والاستجابة لفاشيات الأمراض المنقولة بالأغذية، ودعم قدرة الدول الأعضاء على تقييم التحديات والفرص المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الجديدة والملائمة في مجال السلامة الغذائية، بما في ذلك أهمية تحقيق فوائد هذه التكنولوجيات كاملةً بفضل تبادل البيانات التي تتولّد منها؛

(٨) أن يزيد التركيز على السلامة الغذائية بتشجيع تطوير البنية التحتية الخاصة بالسلامة الغذائية، بطرق منها التعاون مع المؤسسات المالية، والمنظمات المانحة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل مواصلة النهوض بفوائد الصحة العمومية والفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تحسّن السلامة الغذائية؛

(٩) أن ييسّر تبادل المعارف والخبرات مع المنظمات المعنية الأخرى والتعاون معها من أجل دعم بناء قدرات نظم السلامة الغذائية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والاضطلاع بأنشطة ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية وفاشياتها واستقصائها ومكافحتها والإبلاغ عنها، وتمكين كل جهة من الجهات الفاعلة في النظام الغذائي من الوفاء بمسؤولياتها في إنتاج الأغذية المأمونة والإمداد بها؛

(١٠) أن يرصد بانتظام العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية والأمراض الحيوانية المصدر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ويقدم تقارير عنها إلى الدول الأعضاء، وأن يعمل، بوجه خاص، على إعداد تقرير جديد عن العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية بحلول عام ٢٠٢٥، مشفوعاً بأحدث التقديرات عن معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة بالأغذية والوفيات الناجمة عنها وعبء الأمراض من حيث سنوات العمر المصححة باحتساب مدد الإعاقة؛

(١١) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين.

= = =